

العوامل المؤثرة على الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF

The factors affecting accounting practice under the financial accounting system SCF

زواويد نعيمة*، مخبر التمويل، مالية الأسواق ومالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)،

zouaouid.naima@univ-ouargla.dz

مهيري يونس، مخبر بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر-بسكرة (الجزائر)، -younes.mehiri@univ-

biskra.dz

تاريخ النشر: 2025/09/30

تاريخ القبول: 2025/07/10

تاريخ الاستلام: 2025/01/14

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العوامل المؤثرة في وجود فجوة بين الممارسات المحاسبية وإطارها التشريعي والتنظيمي بالجزائر، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية المثلثة في ماهية هذه العوامل ومدى انعكاسها على مستوى الممارسة؟

ولتحقيق هذا الهدف تم الاستعانة بأدوات البحث العلمي، المتعلقة بالمقابلات الميدانية، الملاحظة، والمعالجة الإحصائية للمعطيات باستخدام سير آراء عينة من أصحاب المهنة وإدارات المؤسسات الاقتصادية بالجزائر. وبعد تحليل النتائج واختبار الفرضيات توصلنا إلى أن الخلل في الممارسات المحاسبية أساسه تدخل السلطة السياسية في تنظيم المحاسبة والمهنة وعدم مشاركة أطراف ذات العلاقة في صنع القرار.

كلمات مفتاحية: بيئة جزائرية؛ ممارسات محاسبية؛ نظام محاسبي مالي؛ تنظيم محاسبة ومهنة؛ أطراف ذات علاقة.

تصنيفات JEL : M40؛ M41؛ K34؛ D73؛ Q43.

* المؤلف المرسل.

Abstract:

This study aims to clarify the factors influencing the gap between accounting practices and their legislative and regulatory framework in Algeria. This study addresses the question: What are these factors and how they are reflected in practice?

To achieve this goal, scientific research tools were employed, including field interviews, observation, and statistical data processing using a survey of a sample of professionals and executives from economic institutions in Algeria. After analyzing the results and testing the hypotheses, it was concluded that the flaw in accounting practices is primarily due to political interference in the accounting organization and profession, as well as the lack of involvement of relevant stakeholders in decision-making.

Keywords: Algerian environment; Accounting practices; Financial accounting system; Accounting organization and profession; Stakeholders.

Jel Classification Codes : M40 ؛M41؛K34؛ D73؛ Q43.

1. مقدمة:

عملت الجزائر على إحداث إصلاحات جذرية في مختلف المهن المحاسبية، في ظل سعيها الدؤوب لتحقيق الانتساب والعضوية في منظمة التجارة العالمية (OMC)، حيث اتجهت الممارسات المحاسبية وفق متطلبات المحاسبية الدولية من خلال إصدار النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق القانون 07/11، وكذا صدور القانون 01/10 المتعلق بتجبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد والذي اعتبر من قبل المختصين على أنه إعادة هيكلة لمهنة المحاسبية في الجزائر.

في الأصل أن الممارسة المحاسبية هي ترجمة للتشريع والتنظيم المحاسبي في ظل العوامل المؤثرة، حيث جرى العرف أن يتم ربط تلك الممارسات بالأطر القانونية والتنظيمية، إلا أنه بالمقارنة بين هذه الأطر نجد أنه بقدر ما يتطابق الإطار التشريعي والتنظيمي بالإطار المحاسبي نكون أمام ممارسات محاسبية جيدة، وبقدر ما تتسع الفجوة يكون خلل في الممارسة المحاسبية، وتتوقف درجة التباين على اثر تحكم مجموعة العوامل. وعلى ضوء هذا الطرح يمكننا صياغة الإشكالية التالية :

ما هي العوامل التي تحدد مستوى الممارسات المحاسبية في ظل إطارها التشريعي والتنظيمي بالجزائر؟

2.1. فرضية الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضية التالية:

هناك خلل في ممارسات المحاسبة ومهنة المحاسبة نتيجة الفجوة بين الأطر التشريعية، التنظيمية للمحاسبة ومهنة المحاسبة والأطر المحاسبية للممارسة في بيئة الأعمال والمحاسبة بالجزائر، وهذا راجع لتدخل عامل السلطة السياسية في تنظيم المحاسبة والمهنة وعدم مشاركة أطراف ذات العلاقة في صنع قرار الإصلاح بالجزائر.

3.1. أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- ✓ إبراز مظاهر حقيقية في ارض الواقع تثبت مكانة الممارسات المحاسبية بالجزائر؛
- ✓ معرفة العراقيل الأساسية في البيئة المحاسبية الجزائرية بعد اعتمادها على النظام المحاسبي المالي؛
- ✓ إظهار ضعف الممارسات المحاسبية، من خلال تأثير تدخل عامل السلطة السياسية في تنظيم المحاسبة والمهنة وعدم مشاركة أطراف ذات العلاقة في صنع قرار الإصلاح؛
- ✓ الوقوف على رأي المهتمين بالممارسات المحاسبية من مختلف الهيئات الاقتصادية والأكاديميين، وأصحاب المهنة في الجزائر فيما يخص واقع تنظيم المحاسبة، والقوانين والعوامل المؤثرة فيها؛

4.1. منهج الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على والمنهجين الوصفي والتحليلي عند تناولنا للإطار النظري للدراسة و الدراسة الميدانية.

5.1. الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع العوامل المؤثرة على الممارسات المحاسبية كل على شاكلته، فقد اتفقت معظم الدراسات السابقة لكل من (طاطا، 2017) و (شنوف، 2007) ودراسة (مهاوة، 2016) و دراسة (البحيصي، 2010) و (Benaicha & Hamid, 2013) و (Nhu Tuyén, 2008) وكذلك (Barbu, 2005) علي هدف موحد من خلال توضيح تأثير تلك العوامل وتقديم أدلة من الواقع لنتائج الضغط في إدارة التغيير المحاسبي، باستثناء دراسة (طيار و بن عيشة، 2016) التي هدفت إلي بناء نموذج محاسبي للتجميع في بيئة الأعمال الجزائرية بما يضمن التوازن الفعال بين مصالح مختلف الأطراف، واتفقت دراسة الباحث إلي حد بعيد مع أهداف الدراسات السابقة من خلال دراسة أهم العوامل المؤثرة علي الممارسات المحاسبية والمتمثلة في تدخل عامل السلطة السياسية في تنظيم المحاسبة والمهنة، وعدم مشاركة أطراف ذات العلاقة في صنع قرار الإصلاح من خلال إبراز ملامح الخلل في فجوة التباين بين الممارسات المحاسبية والتشريعات.

وبخصوص أدوات البحث العلمي استخدمت الدراسات السابقة التحليل الوثائقي والمعالجة الإحصائية لجمع البيانات وأداة المقابلة، الملاحظة باستثناء دراسة (شريقي، 2013)، حيث استخدم أداة المنهج المقارن و استخدمت أداة المنهج التاريخي دراسة (Barbu, 2005) و (Nhu Tuyén, 2008). وتشاهدت هذه الدراسة في النتائج المتوصل لها مع كل من: (طاطا، 2017) و (مهاوة، 2016) (شونف، 2007) و (Benaicha & Hamid, 2013) بأن هيمنة القطاع العام والذي يعتبر أداة في يد السلطة له درجة تأثير علي تطور المحاسبة، وأن مؤشرات الحوكمة توضح هشاشة البنية المؤسساتية والتشريعية حيث لا بد من إعادة النظر في التشريعات والقوانين، ويدعم الباحث ذلك من خلال أن العلاقة بين المحاسبة والعوامل السياسية موضوع نقاش بالنسبة للعديد من الباحثين، حاولوا من خلالها دراسة تأثير السلطة الضاغطة على الأنظمة المحاسبية من خلال توجيه مخرجات النظام التشريعي والتنظيمي لصالحهم بالاعتماد على المدخل السياسي، وبالتالي فإن السياسة في أحيان كثيرة باتت توجه المحاسبة. كما ذهب Godrich سنة 1986 إلى فحص العلاقة (سياسة - محاسبة)، هذا الفحص خرج بتأكيد الارتباط الوثيق ما بين الطرفين معللا ذلك بتوفير جملة من الأدلة.

ولم تتفق الدراسة الحالية في استعراضها لهشاشة المناخ السياسي من خلال ضعف مؤشرات بيئة الأعمال وتأثير الربع مع دراسة (Benaicha & Hamid, 2013)، حيث ضمنت دراستهم للبعد الثقافي في تأثيرها على تصميم أي نظام محاسبي، ويجب التغيير في الثقافة المحاسبية الجزائرية لتطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير، وأكدت دراسة (Nhu Tuyén, 2008) أن المحاسبة تعتمد على التفكير الاقتصادي والذي يتغير بتغير مفهومه وهي ترجمة عقلية، كما اتفقت دراسة (مهاوة، 2016) ودراسة (شريقي، 2013) و (البحيصي، 2010) في النتيجة المتوصل لها بخصوص ضعف المهنة والقوانين من خلال عدم وجود نتيجة منتظرة من إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة، نتيجة القطيعة بينه وبين أصحاب المهنة وعدم وجود لجنة التكوين بالجزائر، وانه لم يتم إصدار أية معايير مهنية ومصدر السلطة بالجزائر لمعايير المراجعة هي نصوص قانونية تصدرها الهيئات التشريعية والتنفيذية وليست الهيئة المنظمة للمهنة، وغياب قانون ينظم المهنة ضعف استخدام المعلومات المحاسبية.

2. الإطار التنظيمي والتشريعي للممارسات المحاسبية في الجزائر

شهدت الجزائر تطورات كبيرة في مجال المحاسبة، وذلك بإصدار مجموعة النصوص القانونية والتشريعية من أحكام وقرارات قانونية ومراسيم وتعليمات تنظم الممارسات المحاسبية، وهذا لتكثيف المخطط الوطني للمحاسبة مع متطلبات السوق، بإصدار قانون 07-11 النظام المحاسبي المالي وتنظيم مهنة

المحاسبة بإصدار قانون 10-01 إلا إن هناك جملة من العوامل التي تعيق انسجام تلك القوانين والتنظيمات والممارسات المحاسبية بالجزائر.

1.1.2. التشريع المحاسبي الجزائري: تتمثل مصادر الممارسة المحاسبية في :

➤ **النظام المحاسبي المالي:** وفق القانون رقم 07-11 تم صدور النظام المحاسبي المالي (SCF) والمرسوم التنفيذي رقم 08-156، وبناءً على القرار المؤرخ في 26 جويلية لعام 2008، والمرسوم التنفيذي رقم (09-110)، (عوينات، 2018، الصفحات 101-113) .

➤ **قانون 01-10 (القانون رقم 01-10، 2010) :** بموجب القانون 01_10 المؤرخ في 2010/06/29 الخاص بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، قررت الحكومة بإعادة تشكيل وتطوير مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر. واعتمادا على هذا القانون قام المجلس الوطني للمحاسبة باسترجاع الوصاية من خلال وزارة المالية على الهيئات المهنية (بن بلغيث و عوينات، 2011-11، صفحة 380):

➤ **القانون الجبائي:** تتمثل القوانين الجبائية في كل من قانون الإجراءات الجبائية، "قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الخ، ويتم التشريع الجبائي عن طريق (قانون المالية، القوانين الجبائية، الاتفاقيات الجبائية) (عوينات، 2018، صفحة 59)".

➤ **القانون التجاري:** تم تنظيم العمل المحاسبي الجزائري في المواد التالية: (القانون التجاري) المادة 01 (المواد 09 إلى 12)، 2007، (الصفحات 9-12)، ويتم تحت المسؤولية المدنية والجزائية القيام بعملية النشر المنصوص عليها قانونا (ميزانية وحسابات النتائج) (وزير المالية، 2010، صفحة 225).

2.1.2. النصوص القانونية والتنظيمية لإعداد النظام المحاسبي المالي SCF

لقد تمّ الاختيار والأخذ بالخيار الذي يقوم أساسا على تبني نظام محاسبي جديد، يظهر فيه مبادئ وقواعد معايير المحاسبة الدولية بشكل واضح، وفي 01 جانفي 2009 كتاريخ للشروع في تطبيقه قبل أن يتمّ تأجيل هذا التاريخ الى 01 جانفي 2010 الذي يساير ويواكب التغيرات الاقتصادية السائدة داخل الوطن.

3.1.2. متطلبات تطبيق SCF:

يتطلب تطبيق النظام المحاسبي المالي أسس قانونية التي يلزمها القانون للمؤسسات بتطبيقه، وتتمثل

فيما يلي (مزياي و فروم، 2010، الصفحات 52-53):

✓ تحديث الأطر التشريعية والجبائية: تم إعداد المخطّط الوطني للمحاسبة ليستجيب لأهداف ومتطلّبات الاقتصاد المخطّط ولاسيما الإدارة الجبائية، والتحدي الجديد للمؤسسات هو تكييف وتحديث الأطر الموروثة عن هذا النظام، إذ نجد أنّ الإطار التشريعي الخاص بالاقتصاد والجبائية مدوّنا في كل من القانون التجاري، القانون العام للضرائب والرسوم المماثلة، قوانين المالية والقوانين التنظيمية.

✓ التنظيم الجاري في بورصة القيم المنقولة بالجزائر: الجزائر غير ملزمة رسميا بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

✓ القوانين و النصوص المنظمة للعمل المحاسبي: ينبغي أن يتوافق الإطار النظري مع ما هو مقرر حسب المعايير المحاسبية الدولية.

✓ نظرا لخصوصية قطاعات معينة (كالبنوك والتأمينات) تم تنظيمها وفق نظام خاص بها، البنوك والمؤسسات المالية تم تنظيمها وفق (النظام 09-04)، ووحدات التأمين و/أو إعادة التأمين، تم تنظيمها وفق التعليم رقم 89، علما انه قبل النظام المحاسبي المالي كانت هناك مجموعة من المخططات القطاعية في الممارسة المحاسبية .

2.2. تأثير العوامل البيئية على الممارسات المحاسبية.

2.2.1. مفهوم الممارسات المحاسبية:

- هي طريقة روتينية يتم من خلالها تجميع الأنشطة المالية اليومية لكيان الأعمال وتسجيلها وتشير الممارسة المحاسبية للشركة إلى الطريقة التي يتم من خلالها تنفيذ سياساتها المحاسبية والالتزام بها بشكل روتيني، عادة بواسطة محاسب أو مدقق حسابات أو فريق من المتخصصين في المحاسبة (العتوم، 2019)

- هي تلك العمليات اليومية التي يقوم بها المحاسب أو مجموعة من المحاسبين بناء على مبادئ وقواعد وطرق محاسبية وقوانين تم وضعها من أجل الوصول إلى نتائج معبرة عن تلك الوضعية في فترة من الزمن، أو هي ذلك العمل المحاسبي الذي يكون بشكل متواصل ويكون فيه التسجيل والتبويب والتلخيص بناء على المبادئ والقواعد والطرق المحاسبية التي نص عليها القانون وحددها (قريوة، 2016، صفحة 09)

2.2.2- تأثير العامل السياسي على الممارسات المحاسبية :

اهتم كثيرا من الباحثين بالعامل السياسي، حيث ذهب Godrich سنة 1986 إلى فحص العلاقة (سياسة - محاسبة)، حيث توصل بتأكيد الارتباط الوثيق ما بين الطرفين مبرهنا ذلك بمجموعة من الأدلة، أما Williams سنة 1990 فاختر مدى تأثير العوامل السياسية على الإفصاح الطوعي للمحاسبة (طاطا، 2017، الصفحات 23-24) وأشار بعض الباحثين أن قواعدها ومعاييرها لا تحمل المنطق الدقيق وكذلك المستخلصات المجربة و مخرجاتها عمل سياسي. ويتحكم العامل السياسي في نظام الممارسات المحاسبية . وكلما كان تدخل الدولة برامجي لا أيديولوجي، وغرضه اقتصادي لا سياسي سينجح في الاختبار (حقيجوش، 2017، صفحة 374).

إن النظر في علاقة المحاسبة بالسياسة ابرز اتجاهات هما:

- يرى الاتجاه الأول أن المحاسبة في طبيعتها ذات طابع فني ومهني خاص بها، وأنها بعيدة كل البعد عن التأثيرات السياسية؛

-الاتجاه الثاني يأخذ بنظر الاعتبار اثر البعد السياسي في المحاسبة من منطلق التأثير العام للسياسة المحلية وحتى الدولية على كافة الأنشطة ومنها المحاسبة، ويتمثل البعد السياسي في المحاسبة في كيفية تحقيق الموازنة في الصراع السياسي الذي يقوم بين جماعات الضغط من جانب وجماعات المصالح المختلفة من الجانب الأخر، ولذلك فانه في الكثير من الحالات يصار إلى توجيه المحاسبة في اختيار وتطبيق المبادئ والأسس والمعايير المحاسبة التي تخدم مصالح هذا الطرف أو ذاك وحتى قد تكون في بعض الحالات على حساب مصالح المجتمع الإستراتيجية.

وان الضغوط السياسية في العملية المحاسبية تبرز في مظهرين هما (خضر ياسين و عجلان، 2002، صفحة 19)

- أن المنظمات التي تسيطر على أعمال المحاسبة تمثل كيانات سياسية ومن ثم فان عملية اختيار الأسس والقواعد والمعايير المحاسبية هي عملية سياسية؛
- إذ ينشأ حالة الصراع بين مجموعات المصالح الذي يحاولون التعايش في طبيعة واتجاه التغير داخل مهنة المحاسبة والمجتمع والوظيفة المحاسبية وتهتم بالمداخل والتي تكون من أطراف لديهم مصالح متصارعة. وقد بانث أهم مظاهر الانعكاسات المباشرة للتأثيرات السياسية في وضع معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في الآتي:

- أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قيامه يعتمد على مبدأ تدويل الاقتصاد العالمي وذلك من خلال تحرير التجارة والقضاء على جميع المعوقات التي كانت

تحول دون انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات بما يعزز التدويل الكامل لسوق رأس المال و عمولة الإنتاج والتكنولوجيا (محمد علي الججاوي، 2000، صفحة 115)

➤ إن المعايير المحاسبية والرقابية الدولية ما هي إلا انعكاس مباشر لمعايير المحاسبة الأمريكية ويمكن الوقوف على ذلك من خلال إجراء المقارنة ما بين الاثنتين، وهذا يعني أن المعايير الأمريكية قد جرى تدويلها وإشاعتها للتطبيق في العالم.

3. الدراسة التطبيقية

1.3. مجتمع و عينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والمهنيين من محافظي والخبراء المحاسبين الحسابات، وهيئات حكومية ذات العلاقة بالنظام المحاسبي المالي (إدارة الضرائب).

1.1.3 عينة الدراسة بالنسبة للمقابلة النصف موجهة

اعتمدت هذه الدراسة النوعية على عينة تتكون من تشكيلة من المهنيين من خبراء محاسبين، محافظي حسابات، إطارات في الهيئات التي تنظم مهنة المحاسبة وأساتذة جامعيين بالإضافة لإطارات بال صندوق التعاون الفلاحي وتعاونية الحبوب والخضر الجافة بورقلة ومديرية الضرائب ومجمع الرياض اقروديف وإطارات بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الخليج الجزائر بورقلة.

الجدول رقم 3-1: يوضح معلومات حول المستجوبين

إطار بمديرية الضرائب ورقلة	إطار بنك الفلاحة والتنمية الريفية	إطار بال صندوق التعاون الفلاحي	إطار في هيئة وطنية لتنظيم المهنة	محافظ حسابات	خبير محاسبي	أستاذ جامعي	
				X			ب. عبد الرزاق
			رئيس سابق للمصرف الوطني للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.		X	x	ح. محمد الأمين
					X	x	س. هوارى
					X	x	ق. لعربي
X							ن. ت
	x						ب. ل
		X					د. ب

المصدر: من إعداد الباحثين

2.1.3 عينة الدراسة بالنسبة للمقابلة الموجهة ذات الأسئلة المغلقة

الجدول رقم 3-2: الإحصائيات المتعلقة بالمقابلات الموجهة لمستعملي القوائم المالية

الإحصائيات	البيان	
5	بنك	الهيئة الموظفة
2	إدارة جبائية	
10	مستثمرون	
7	ما بين 5 و10 سنوات	الخبرة المهنية
6	ما بين 10 سنوات و 15 سنة	
4	أكثر من 15 سنة	

المصدر: من إعداد الباحثين.

2.3. أدوات الدراسة: تم اعتماد البحث النوعي في الدراسة التطبيقية، عن طريق الملاحظة و المقابلات الموجهة والنصف الموجهة القائم على أسلوب العينة المستهدفة (القصديّة) لضمان الاختيار الجيد للأفراد ، وتفصيلا نقدمها فيما يلي:

-المقابلة : وقد اتخذت المقابلات التي تم إجراؤها شكلين هم :

أ.المقابلة النصف موجهة (Entretien semi- structuré)

كانت المقابلات التي أجريناها مسبوقة بإعداد دليل للمقابلة (ملحق 1)، حيث جاءت الأسئلة الواردة فيه مقسمة إلى أسئلة .

ب. المقابلة الموجهة ذات الأسئلة المغلقة (- Entretien avec questions fermées ou semi- fermées)

تم توجيه أسئلة الاستمارة (ملحق 2) لمعدي القوائم المالية(خبراء محاسبين ومحافظي الحسابات، المدراء الماليين و المحاسبين في المؤسسات الجزائرية)، وتضمنت أسئلة مغلقة وبعض الأسئلة المفتوحة. حيث شملت الاستمارة على محور رئيسي وفقا لفرضية الدراسة، اندرجت تحتها مجموعة من الأسئلة تمحورت حول الممارسات المحاسبية في الجزائر كما هو موضح فيما يلي:

1- تدخل السلطة السياسية في تنظيم المحاسبة والقوانين التشريعية بالجزائر.

2- تدخل السلطة السياسية في تنظيم مهنة المحاسبة بالجزائر.

3.3.تشخيص العوامل البيئية المؤثرة علي الممارسات المحاسبية بالجزائر:

وللوقوف على واقع البيئة المحاسبة في الجزائر، وجب علينا تحليلها استنادا لتدخل السلطة السياسية في تنظيم التشريعات المحاسبية والمهنة بالوقوف على واقع تنظيم المحاسبة ومدى تأثير الهيئات المشرفة عليها .

1.3.3. الإطار التشريعي والتنظيمي للممارسات المحاسبية بالجزائر.

1.1.3.3-تنظيم السلطة السياسية للقوانين بالجزائر: بالنظر لمؤشر سيادة القانون بالجزائر نستطيع

تفسير كثير من الأمور المتعلقة بطبيعة القوانين الصارمة والغير مرنة والتي تؤدي إلى كبح المبادرات والتقديرية الشخصية والأحكام المهنية .

إن الجزائر يمكن أن تعتبر دولة ذات توجه جبائي، ونظام محاسبي يركز على القانون المكتوب(1998 Nobes) (مركز ضياء للمؤتمرات والأبحاث، 2019)، حيث نشأ النظام المحاسبي المالي من خلال إلغاء نصوص قديمة و إصدار أخرى جديدة، من خلال تضمن قوانين المالية السنوية والتكميلية للسنوات 2008، 2009، 2010، 2011 و 2017 بشكل خاص، تدابير جبائية مستحدثة تهدف إلى الحد من التعارض بين النظامين، إلا أن التعارض لازال قائما بين النظام المحاسبي المالي ونظيره الجبائي بعد عشر سنوات من الممارسة (فراس و بالرقبي، 2020، صفحة 625).

2.1.3.3-تدخل السلطة في تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر من خلال الإصلاحات 2010-2021

➤ (بن بلغيث، 2024، صفحة 19): أهم ما ميز صدور القانون رقم 10-01 بتاريخ 29 جوان 2010 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد هو استعادة الإدارة (وزارة المالية - المجلس الوطني للمحاسبة) بسط هيمنتها على المهنة من خلال استعادة وظائف تنظيم المهنة، التكوين، منح الاعتماد، التسجيل والشطب. وكذلك تفكيك المنظمة الوطنية إلى ثلاث منظمات مهنية مستقلة بعضها عن بعض. تميزت هذه المرحلة كذلك بتوجهات جبائية (الضريبة الجزائرية الموحدة- IFU) قائمة على أولوية التحصيل الجبائي في حدود رقم أعمال على حساب نظام التصريح الحقيقي، الأمر الذي طرح للنقاش موضوع مكانة وأهمية المحاسبة عموما ومهنة المحاسبة على وجه الخصوص بيئة المحاسبة الجزائرية.

كان لفلسفة إصلاحات الجيل الرابع لإعادة هيكلة القطاع العمومي التجاري الصناعي (SPMI) وتنظيمه على شكل مجتمعات صناعية سنة 2015 تحديا جديدا على مستقبل تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر وطبيعة الممارسة المحاسبية المهنية ضمن هذه المجتمعات الصناعية الجديدة التي تضم معظم الشركات العمومية التي أصبحت تخضع لوصاية وزارة الصناعة (القرار السياسي).

في الواقع تساعد كرونولوجيا الإصلاحات بالجزائر علي فهم تدخل السلطة في الهيمنة على تنظيم المهنة المحاسبية فهي بذلك تؤثر علي قوة وحجم المنظمات المهنية وعدم استقلاليتها وهذا ما يفسر إصدار قانون

10-01 والذي أسس لهيمنة الإدارة الوصية وزارة المالية لمهنة المحاسبة، وبالتالي الدولة هي المنظم الرئيسي للمحاسبة والمهنة وهذا راجع لطبيعة النظام السياسي الجزائري المقوق والمقيد لحرية أصحاب المهنة بحيث تلعب المنظمات المهنية دور ثانوي يتمثل في تأييدها للمواقف التي تتخذها الدولة وهذا ما يضعف من قوة هذه المنظمات مما يغيب دورهم في تحديد شكل ومحتوي النظام المحاسبي والممارسات المحاسبية باعتبارهم المؤهلين لذلك، إذ تنحاز المحاسبة لتحقيق أهداف السلطة علي حساب أهداف المحاسبة وبالتالي يؤثر العامل السياسي في خلق التفاوت بين ما تصدره من قوانين و تنظيمات الممارسات المحاسبية وهذا ما يزيد من تأكيد الفرضية المتبناة.

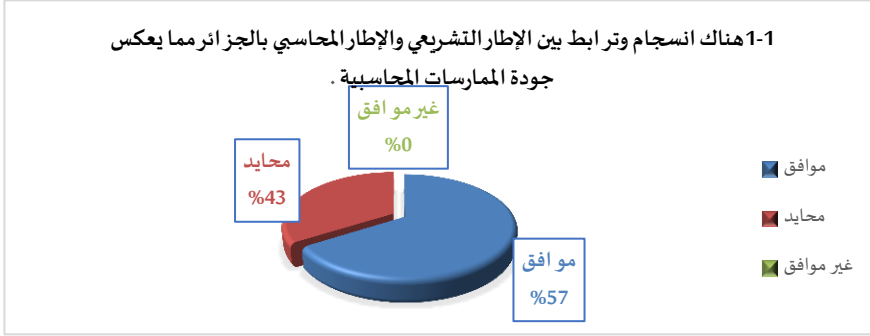
4.3. الدراسة الميدانية للإطار القانوني والتنظيمي للممارسات المحاسبية بالبيئة المحاسبية في ظل العوامل المؤثرة.

1.4.3 تدخل السلطة السياسية في تنظيم المحاسبة :

حسب الشكل أدناه نرى أن نتائج التحليل لإجابات العينة (هناك انسجام وترايط بين الإطار التشريعي والإطار المحاسبي بالجزائر مما يعكس جودة الممارسات المحاسبية) أخذت النسبة الأكبر بمقدار 57%، في حين كانت النسبة الأقل تؤيد ذلك بمقدار 43%، وبمحكم أن المحاسبة علم اجتماعي في قواعدها ومعاييرها فهي في الغالب نتاج عمل سياسي أكثر من كونها تحمل المنطق الدقيق أو المستخلصات المجراة بالجزائر هذا ما يضعف أداء المحاسبة وبالتالي يمكن تأكيد الفرضية .

وما يؤكد تلك الإجابة الأستاذ الجامعي والخبير المحاسبي ق.ل حيث يرى أن تدخل السلطة في تنظيم المهنة والمحاسبة يساعد على تحقيق أهداف المحاسبة كون أن صناعة القاعدة المحاسبية تدخل في صلاحيات الدولة والتي تتبع قانون مكتوب، وهي التي تؤطر المسك المحاسبي، والمدارس الفرانكفونية بالدولة هي التي تنظم مهنة المحاسبة والمسك المحاسبي، ويرجع عدم الانسجام بين التشريعات و الممارسات المحاسبية إلي سلوكيات الفاعلين في الحقل المحاسبي ودرجة تكوينهم .

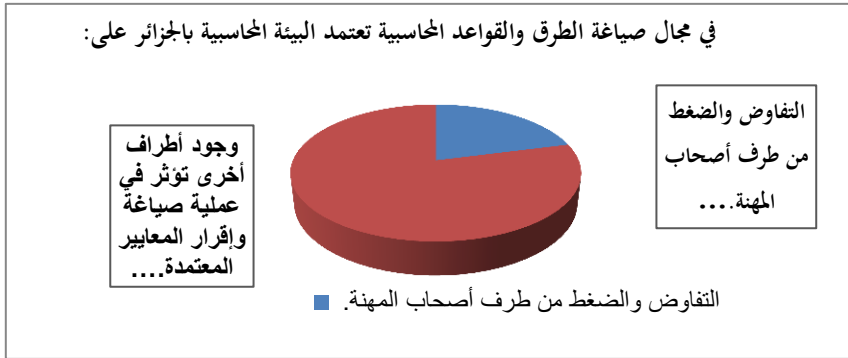
الشكل 1: يوضح مدى انسجام وترابط بين الإطار التشريعي والإطار المحاسبي بالجزائر



المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا علي المعالجة الإحصائية (برنامج Excel)

وأجاب محافظ الحسابات ب.ع أن السلطة السياسية بالجزائر لم تأخذ بعين الاعتبار التفاوض مع الأطراف ذات المصلحة في صياغة المعايير المحاسبية، فكانوا متفرجين وفي هذه النقطة بالتحديد أظهرت المقابلات الموجهة مع معدي القوائم المالية أن أغلبيتهم (ما يعادل 79% من المستجوبين) أكدوا أن صياغة القواعد وطرق المحاسبية تعتمد على وجود أطراف أخرى هي التي تؤثر في إقرار المعايير، في المقابل 21% من المستجابين يرون انه يتم التفاوض مع أصحاب المهنة، وهذا يدل على أن محور عملية التسيير المحاسبي في الجزائر يتمثل في وجود أطراف مؤثرة في عملية صياغة المعايير .

الشكل رقم 2- يوضح ماذا تعتمد البيئة المحاسبية بالجزائر في مجال صياغة الطرق والقواعد المحاسبية.

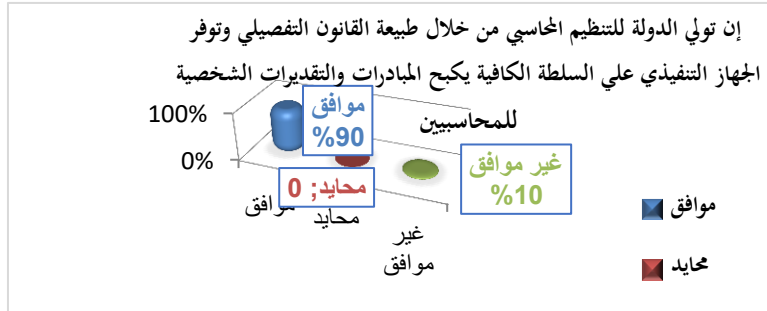


المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا علي المعالجة الإحصائية (برنامج Excel)

وحسب الخبير المحاسبي ورئيس المصنف الوطني السابق ح.ل فان طبيعة القانون التفصيلي في الجزائر هو الذي يمنح للسلطة تنظيم المحاسبة ومهنة المحاسبة والقوانين التشريعية، وهذا ما أكده رأي معدي القوائم المالية أن نسبة 90 تؤيد أن تولي الدولة للتنظيم المحاسبي من خلال طبيعة القانون التفصيلي وتوفر الجهاز التنفيذي علي السلطة الكافية يكبح المبادرات والتقديرية الشخصية للمحاسبين. وهذا ما أكدوه إطرادات

بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبالتالي ستكون الممارسات المحاسبية ضعيف وغير جيدة في حين أعربت نسبة 10% عن عدم موافقتها.

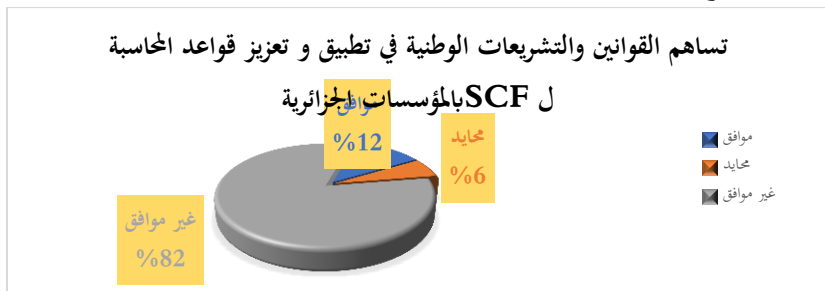
الشكل رقم 3: يوضح مدى تولى الدولة للتنظيم المحاسبي من خلال طبيعة القانون التفصيلي والجهاز التنفيذي



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا علي المعالجة الإحصائية (برنامج Excel)

إضافة لذلك يرى ما نسبته 82% من المستجوبين أن القوانين والتشريعات الوطنية لا تساهم في تطبيق وتعزيز قواعد المحاسبة ل SCF مما يفسر ضعف الممارسات المحاسبية بالجزائر، وهذا ما أكده رئيس مصلحة المحاسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأن المحاسبة لديهم عبارة عن برنامج معلومات فقط يسجلون القيود المحاسبية بعقلية PCN وأن SCF غريب عنهم، في حين نسبة 12% أيدت المتغيرة وما نسبته 6% كانت محايدة .

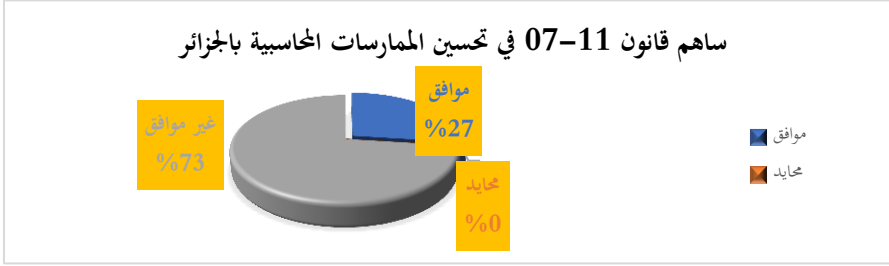
الشكل 4: يوضح مساهمة القوانين والتشريعات الوطنية في تطبيق و تعزيز قواعد المحاسبة ل SCF



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا علي المعالجة الإحصائية (برنامج Excel)

وبخصوص مدى مساهمة قانون 11-07 في تحسين الممارسات المحاسبية بالجزائر الجزائرية، أكد المستجوبون لمعدي القوائم المالية بنسبة 73% رفضهم للمتغيرة، في حين وافقت النسبة 27% على ذلك وهذا راجع لان SCF النظام المحاسبي المالي لم يحل المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الجزائرية و بقي جامد و صياغته تمت دون إشراك هذه المؤسسات وأصحاب المهنة.

الشكل 5: يوضح مدى مساهمة قانون 07-11 في تحسين الممارسات المحاسبية بالجزائر الجزائرية

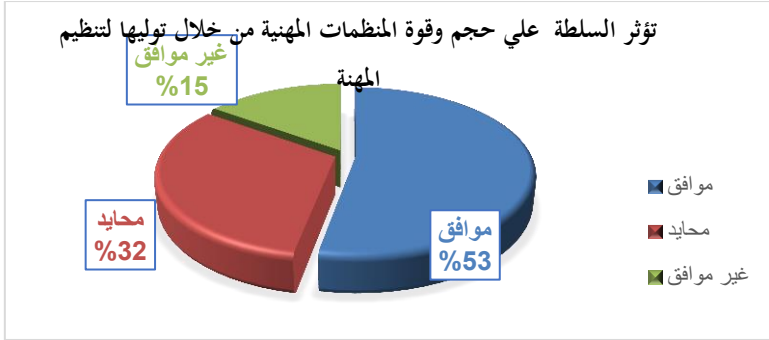


المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعالجة الإحصائية (برنامج Excel)

2.4.3 تدخل السلطة السياسية في تنظيم المهنة المحاسبية في الجزائر:

حسب رئيس المصنف الوطني للمحاسبة سابقا ح. ل حيث يقول إن السلطة هي الوحيدة المخول لها أن تحدث التغيير ولم تترك لنا التصرف بالحرية حيث يقول انه حتى في حل المشاكل المحاسبية لا تترك المجال للاجتهادات الشخصية وهذا ما أكده المستجوبين بنسبة عالية مقدارها 53% أنهم يلجون إلى المشرع في حين نسبة 32% تقول أنهم يعتمدون على الاجتهادات الشخصية وكل هذا حسب الشكل أدناه.

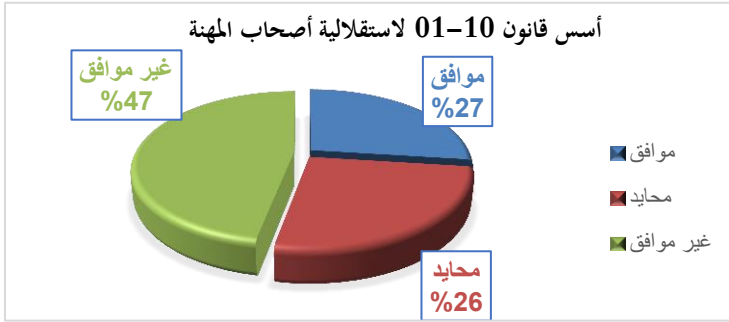
الشكل رقم 6: يوضح مدى تأثير السلطة علي حجم وقوة المنظمات المهنية من خلال توليها لتنظيم المهنة



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعالجة الإحصائية (برنامج Excel)

بالإضافة لذلك فقد عدد الرئيس السابق للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين، محافضي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ل. ح. عدة مشاكل أخرى ناتجة عن التسيير الإداري للمهنة من خلال تبعيةها وزارة المالية نذكر منها، النظرة الدولية للمهنة، فهناك تطورات نحو الاستقلالية إلا أن هناك صعوبات تعيق تحقيقها سواء على المستوى المالي أو على مستوى الرغبة في خلق ديناميكية داخلية، حيث كانت النسبة الاعلي 47% تري قانون 01-10 لم يؤسس لاستقلالية المهنة في حين أن نسبة 27% ايدو ذلك، أما 26% الباقية فلم يبدووا أريهم حول هذه النقطة ، كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم 7 يوضح مدى مساهمة قانون 10-01 في استقلالية أصحاب المهنة



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعالجة الإحصائية (برنامج Excel)

من خلال ما سبق يتضح أن طبيعة القوانين الصارمة والمقيدة والغير مرنة كان لها سبب في تقييد المبادرات الشخصية للمحاسبين وفي جمود النظام المحاسبي المالي وفي عدم استقلالية أصحاب المهنة، مما أدى إلي حصر المحاسبة في زاوية ضيقة دون التطور والتحرر وهذا ما أدى إلي اتساع فجوة التباين بين الأطر التشريعية والمحاسبية، وبالتالي لن نتظر أن تثمر هذه القوانين بممارسات جيدة وهذا ما يؤكد الفرضية ويجب على الإشكالية .

4. خاتمة:

حاولنا من خلال هذا البحث تحديد الممارسات المحاسبية في الجزائر انطلاقا من تأثير عامل التدخل السلطة السياسية في التنظيم المحاسبي والمهنة، حيث اعتمدنا في التحليل على الإطار القانوني للممارسات والعوامل المؤثرة في الربط بين الأطر القانونية والمحاسبية.

➤ اختبار الفرضية :

هناك خلل في الممارسات المحاسبية نتيجة الفجوة بين الأطر التشريعية، التنظيمية والأطر المحاسبية في بيئة الأعمال والمحاسبة بالجزائر وهذا راجع لتدخل عامل السلطة السياسية في تنظيم المحاسبة والمهنة وعدم مشاركة أطراف ذات العلاقة في صنع قرار الإصلاح بالجزائر، تم تأكيدها من خلال أن قانون 11-07 لم يساهم في تحسين الممارسات المحاسبية بالجزائر وهذا يرجع لان SCF لم يحل المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الجزائرية وأنه بقي جامد لأن صياغته تمت دون إشراك المؤسسات المعنية الأولى بتطبيق الممارسات المحاسبية وأصحاب المهنة حيث كان مضمونه من البداية غير سوي دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية البيئة الجزائرية كما يلاحظ جمود في دور المجلس الوطني للمحاسبة في السهر والمتابعة على تطبيق التشريع والقوانين السارية المفعول لاسيما قانون 10-01، 07-11 في استجابة

للتغيرات التي تعرفها البيئة المحيطة بالمؤسسة، كذلك لطبيعة القوانين الصارمة الغير مرنة والمقيدة للاجتهادات والتقديرية الشخصية للمحاسبين و التوجه الجبائي للدولة والمؤسسات والذي يفقد المحاسبة أهميتها، كذلك ضعف المساءلة لصناع القرار.

ويمكن عرض النتائج المتوصل إليها كما يلي:

مما سبق نلاحظ أنه بالرغم من توالي القوانين المنظمة للمحاسبة و المهنة ،ووضع لجنة مكلفة بإعداد دليل للمحاسبة المالية والإفصاح عن قواعد القياس والتسجيل ، كذلك إعداد مذكرات منهجية من قبل CNC، وإصدار قانون 01-10 و 07-11 إلا أن الملاحظ للممارسات المحاسبية تميزها برداءة التسيير وتشويه للحقائق وغياب الوثائق المحاسبية ونقص المعومات والقوائم المالية هذا كله يفسر أن هناك خلل وعدم انسجام بين القوانين والممارسات المحاسبية ولكن هذا الخلل لم ينتج عبثا وإنما هو محصلة عوامل متداخلة للبيئة الجزائرية سواء داخلية أو خارجية ولعلي من أهمها :

- طبيعة القوانين التفصيلية الصارمة والغير مرنة؛
- التوجه الجبائي للدولة والمؤسسات؛
- كما نلاحظ مستوى منخفض للمهنية في الجزائر، نظرا لخضوع مهنة المحاسبة للرقابة القانونية من خلال تدخل الإدارة في تنظيمها، حيث وضعت المهنة تحت وصاية وزارة المالية رغم ميول المهنيين للتنظيم الذاتي لها، إلا أنه نظرا إلى ضعف المنظمات المهنية في الجزائر والتي تعتبر حديثة النشأة أخضعت المهنة للإشراف الإداري، وهي العملية التي كللت بتبني مجموعة من الإصلاحات هدف التطوير وتنظيم المهنة، كما يرجع المستوى المنخفض للمهنية لضعف كفاءة المهنيين سواء لضعف التكوين الذي تحصلوا عليه أو للتهميش الذي تعرفه المحاسبة؛
- هشاشة المناخ السياسي من خلال عدم فعالية السلطة السياسية في وضع آليات الرقابة بالقطاعات العامة والخاصة.
- الحرية السياسية وعدم المساءلة لصناع القرار بالجزائر قبي إصدار المعايير المحاسبية من جهة الأطراف ذات العلاقة والمعنية بالدرجة الأولى؛
- مستوى مرتفع من التوحيد، حيث أن المهنيين في الجزائر لا يعارضون تدخل الدولة في تنظيم المهنة حفاظا والحد من اجتهاد المهنيين، وهو ما يجعل المهنيين يتبنون نفس الطرق المحاسبية المعالجة نفس العمليات التي تقوم بها المؤسسة دونما الانشغال فيما إذا كانت هذه المعالجة تعبر عن الحقيقية الاقتصادية لهذه العمليات أم لا خاصة وأن الطرق المتبناة اعتادوا العمل بها.

5-المقترحات والتوصيات

بعدها استخلصنا نتائج الدراسة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- اهتمام السلطة السياسية بتطوير المهنة والمحاسبة من خلال فتح معاهد تكوين على ارض الواقع؛
- إشراك السلطة السياسية للأطراف ذات العلاقة في صياغة القوانين المحاسبية؛
- منح فرص أكثر و مجال تدخّل أوسع لمهنيي و ممارسي المجال المحاسبي في عملية تطوير النّظام المحاسبي المالي و الإجراءات المحاسبية.

6-الأسئلة والملاحق

6-1 الملحق الأول: (دليل المقابلة النصف موجه)

➤ الأسئلة :

1. هل يؤثر النظام القانوني علي النظام المحاسبي ؟
2. هل لطبيعة القوانين التفصيلية بالجزائر وضعف مرونتها تأثير على كبح المبادرات والتقديرات الشخصية؟
3. هل سبقت مرحلة تبني النظام المحاسبي المالي، إجراء دراسات وأبحاث حول مدى ملائمة النظام IAS/IFRS المحاسبي المالي المستوحى من المرجعية الدولية ؟
4. هل تمت مناقشة العراقيل التي من الممكن أن تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي ؟
5. ما هي العوائق التي تواجه معدي ومستعملي القوائم المالية عند تطبيق النظام المحاسبي المالي؟
6. هل تظنون أن النظام المحاسبي المالي اثر على النظرة التقليدية للمحاسبة في الجزائر أم أن النظرة التقليدية للمحاسبة هي التي أثرت على التطبيق السليم لهذا النظام؟ كيف ذلك؟
7. بعد 14 سنة من تبني النظام المحاسبي المالي ما هو رأيكم حول التطبيق الفعلي لهذا النظام؟
8. ما هو رأيكم حول الدور الذي يلعبه كل من المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والمجلس الوطني للمحاسبة في تطور مهنة المحاسبة في الجزائر؟
9. هل تساهم الهيئات المهنية / مهني المحاسبة في وضع وتطوير معايير المحاسبة والمراجعة موجهة خصيصا للإطار الجزائري؟
10. هل أثرت الخلافات الحادة بين مهنيي المحاسبة على مهنة المحاسبة (الإصلاح المحاسبي، والتوحيد وضمان التكوين والاعتمادات الخ)؟
11. كيف تقيمون كفاءة المحاسبين الجزائريين ومستوى المهنية في الجزائر ؟

2.6 الملحق الثاني: (دليل المقابلة الموجهة لمعدي القوائم المالية)

المحور الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للممارسات المحاسبية بالبيئة المحاسبية بالجزائر.

1.2.6/تنظيم السلطة السياسية للمحاسبة والقوانين بالجزائر.

1.2.6-1 هناك انسجام وترابط بين الإطار التشريعي والإطار المحاسبي بالجزائر مما يعكس جودة الممارسات المحاسبية ؟

موافق غير موافق محايد

1.2.6-2 في مجال صياغة الطرق والقواعد المحاسبية تعتمد البيئة المحاسبية بالجزائر على:

التفاوض والضغط من طرف أصحاب المهنة.
وجود أطراف أخرى تؤثر في عملية صياغة وإقرار المعايير المعتمدة.

1.2.6-3 إن تولى الدولة للتنظيم المحاسبي من خلال طبيعة القانون التفصيلي وتوفر الجهاز التنفيذي على السلطة الكافية يكبح المبادرات والتقديرات الشخصية للمحاسبين:

موافق غير موافق محايد

- بين مدى موافقتك على ما يلي:

موافق	محايد	غير موافق

- ساهم القوانين والتشريعات الوطنية في تطبيق و تعزيز قواعد المحاسبة لScf بالمؤسسات الجزائرية

- ساهم قانون 07-11 في تحسين الممارسات المحاسبية بالجزائر

2.2.6 / تنظيم السلطة السياسية للمهنة المحاسبية بالجزائر.

- بين مدى موافقتك على ما يلي:

موافق	محايد	غير موافق

- تؤثر السلطة على حجم وقوة المنظمات المهنية من خلال توليها لتنظيم المهنة

- أسس قانون 01-10 لاستقلالية أصحاب المهنة

- يجب أن تخضع مهنة المحاسبة في الجزائر للتنظيم الذاتي من قبل المهنيين

- في الجزائر، من الصعب أن تكون قرارات المهنيين في المحاسبة مبنية على الحكم المهني

Bibliographie

Barbu, E. (2005, 07). Harmonization comptable internationale et environnement comptable: de l'influence à l'interaction. Working Papers Laboratoire Orléanais de Gestion - université d'Orléans.

Benaicha, b., & Hamid, f. (2013). Facture culturel et pratique comptable en algerie. *elbahith Review* , 13 (13), 27-38.

Nhu Tuyén, L. (2008). L'évolution des formes de comptabilité dans le contexte de la transformation économique - le cas de la thèse de doctorat au Vietnam.

القانون التجاري الجزائري القانون التجاري (المادة 01 والمواد 09 إلى 12). (2007). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التجاري الجزائري. الجزائر.

القانون القانون رقم 01-10. (29 06, 2010). المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. الجزائر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 42، صادرة بتاريخ 2010/06/11.

أمال مهاوة. (2016). محاولة لتقييم شرعية الإصلاح المحاسبي على ضوء الإنتقادات الموجهة لشرعية المعايير الدولية للتقارير المالية (دراسة حالة الجزائر). أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه (غير منشورة) . ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

إيمان طاطا. (2017). أثر العوامل البيئية على التطور المحاسبي في الجزائر. رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص مالية ومحاسبة (غير منشورة) . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

حنين العتوم. (15 11, 2019). الممارسات المحاسبية. تاريخ الاسترداد 16 03, 2024، من إي

E3arabi: <https://e3arabi.com/%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D9%8A%D8%A9>

- خليل طيار، و باديس بن عيشة. (2016). تأهيل الممارسة المحاسبية للتجميع في بيئة الأعمال الجزائرية. 16 (16)، 221-232.
- رشيد قريوة. (2016). تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين في ضل النظام المحاسبي المالي (SCF) دراسة حالة لعينة من شركات تأمين الأضرار في الجزائر سنة 2015. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة المالية . ورقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
- زهير خضر ياسين، و حسين عجلان. (2002). المحاسبة ... وتحديات العولمة. المؤتمر العلمي. لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. بغداد: جامعة جرش الأهلية بغداد تشرين الأول .
- شعيب شنوف. (2007). الممارسات المحاسبية للشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي. أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- طلال محمد علي الججاوي. (2000). الأبعاد الاقتصادية والسياسية للتوافق المحاسبي الدولي وانعكاساته على البيئة العراقية. رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم فلسفة في المحاسبة . المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق: الجامعة المستنصرية العراق.
- عصام محمد البحيصي. (2010). نحو تطوير مهنة المحاسبة في فلسطين. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، 18 (02)، 1249-1276.
- عمر شريقي. (2013). التنظيم المهني للمراجعة -دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس و المملكة المغربية. أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه غير منشورة . سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة سطيف.
- فريد عوينات. (2018). الممارسات المحاسبية الجزائرية في ظل التوافق مع النموذج الدولي للتوحيد. أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه في المحاسبة (غير منشورة) ، 101-113. ورقة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
- كوودكو جقيجوش. (2017). حقائق وأخطاء وأكاذيب السياسة والاقتصاد في عالم متغير. مؤسسة هنداوي.
- محمد فراس، و تيجاني بالريقي. (2020). تقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المرجعية الدولية (رؤية تحليلية نقدية). مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، 23 (01)، 619-638.

مداني بن بلغيث. (2024). تنظيم وأخلاقيات مهنة المحاسبة. ملخص دروس تنظيم وأخلاقيات مهنة المحاسبة أولى ماستر محاسبة وتدقيق . ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح .

مركز ضياء للمؤتمرات والأبحاث. (2019). الملتقى الوطني الأول تبني النظام المحاسبي المالي: المتطلبات الاقتصادية والمؤسسية. سكيكدة (الجزائر):

<https://www.diae.events/events/67024>

نور الدين مزياي، و محمد الصالح فروم. (2010). المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية (مقومات ومتطلبات التطبيق). *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية* ، 01 (01)، 43-55.

وزير المالية وزير المالية. (2010). تصريح لوزير المالية الذي خص به وكالة الأنباء الجزائري. (وكالة الأنباء الجزائرية، المحاور)